

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٠

بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون في مجال الخدمات البيطرية

بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية

الموقعة في الرياض بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور :

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية التعاون في مجال الخدمات البيطرية بين حكومتى جمهورية مصر العربية

والمملكة العربية السعودية، الموقعة في الرياض بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٧، وذلك مع التحفظ

بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٤٢٠ هـ

(الموافق ٥ يناير سنة ٢٠٠٠ م) .

حسنى مبارك

اتفاقية التعاون في مجال الخدمات البيطرية

بين

حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية مصر العربية

استناداً للمادة العشرين من اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وتوثيقاً له فقد تم إبرام هذه الاتفاقية في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في اليوم الأول من شهر محرم عام ١٤١٩هـ الموافق لليوم السابع والعشرين من شهر أبريل عام ١٩٩٨م بين كل من :

١ - وزارة الزراعة والمياه في المملكة العربية السعودية المشار إليها فيما بعد بالوزارة السعودية ويمثلها صاحب المعالي وزير الزراعة والمياه في المملكة العربية السعودية أو من يفوضه .

٢ - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في جمهورية مصر العربية المشار إليها فيما بعد بالوزارة المصرية ويمثلها نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي في جمهورية مصر العربية أو من يفوضه .

بخصوص التعاون في مجال الخدمات البيطرية بالمملكة العربية السعودية وذلك في الجوانب التالية :

١ - العيادات والوحدات البيطرية بمديريات الزراعة والمياه وفروعها .

٢ - مختبرات التشخيص البيطرية .

٣ - المحاجر البيطرية .

٤ - الاستشارات الفنية .

٥ - الدورات التدريبية للأطباء والمساعدين البيطريين .

(المادة الأولى)

١ - الأهداف :

- (أ) المساهمة في تدعيم وتحسين خدمات العيادات والوحدات البيطرية بمديريات الزراعة والمياه وفروعها التابعة للوزارة السعودية .
- (ب) المساهمة في تدعيم مختبرات التشخيص البيطرية من النواحي الفنية .
- (ج) تدريب الأطباء والمساعدين البيطريين السعوديين .
- ٢ - تقوم الوزارة السعودية بطرح الخطط والبرامج المناسبة لتحقيق تلك الأهداف .

(المادة الثانية)

التزامات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بجمهورية مصر العربية :

- ١ - توفير عدد ١٠٠ (مائة) من الفنيين كالأخصائيين والأطباء البيطريين المصريين للعمل بالمملكة العربية السعودية في مديريات الزراعة والمياه وفروعها ومختبرات التشخيص البيطرية والمحاجر البيطرية ومقر وزارة الزراعة والمياه بالرياض تبعاً لمؤهلاتهم وخبراتهم ويتم اختيار الأشخاص من قبل لجنة خاصة تعينها الوزارة السعودية .
- ٢ - تقدم الوزارة المصرية بيانات تفصيلية بالمؤهلات العلمية والخبرات العملية للفنيين والأخصائيين والأطباء البيطريين الذين ترشحهم للعمل بالمملكة إلى الوزارة السعودية وذلك للموافقة عليهم قبل تعيينهم .
- ٣ - يخضع الفنيون والأخصائيون والأطباء البيطريون لفترة تجريبية مدتها ستة أشهر وفي حالة عدم كفاءة أي منهم يتم الاستغناء عن خدماته بقرار من رئيس لجنة الإشراف السعودية .
- ٤ - تقديم المشورة الفنية للوزارة السعودية متى ما طلب ذلك .
- ٥ - تدريب الأطباء والمساعدين البيطريين السعوديين في جمهورية مصر العربية في حدود عدد ١٠ (عشرة) أطباء و ١٥ (خمسة عشر) من المساعدين البيطريين كل عام ولمدة تتراوح من شهر واحد إلى شهرين وأن تكون مصاريف التدريب على حساب هذه الاتفاقية .

(المادة الثالثة)

يتم تنفيذ الالتزامات المشار إليها في المادة الثانية بالاشتراك مع إدارة الثروة الحيوانية وإدارة الحجر الحيواني والنباتي في الوزارة السعودية .

(المادة الرابعة)

يتم توزيع الفنيين والأخصائيين والأطباء البيطريين على مواقع العمل حسبما تقرره الوزارة السعودية .

(المادة الخامسة)

تحتسب رواتب الفنيين والأخصائيين والأطباء البيطريين وفقاً لسلم الرواتب المعمول به بموجب أنظمة الخدمة المدنية بالمملكة ويجوز الاستثناء في حالة التخصصات أو الخبرات النادرة بمنح زيادة أقصاها ٥٠٪ (خمسون بالمائة) من الراتب الأساسي عند إبرام العقد .

(المادة السادسة)

لجان الإشراف :

١ - يقوم كل من الطرفين في هذه الاتفاقية بتعيين لجنة من وزارته توكل إليها مهمة الإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية .

٢ - يكون وكيل الوزارة السعودية لشئون الزراعة رئيساً للجنة الإشراف السعودية ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للخدمات البيطرية رئيساً للجنة الإشراف المصرية .

٣ - تجتمع لجنة الإشراف كل ستة أشهر ومتى اقتضت الضرورة وذلك في كل من الرياض والقاهرة على التوالي .

(المادة السابعة)

يتفق بين الجانبين على التكاليف السنوية طبقاً للخدمات التي تقدم في كل سنة في نطاق هذه الاتفاقية ، على أن تدفع من قبل الجانب السعودي .

(المادة الثامنة)

تقوم الوزارة السعودية بتأمين الأجهزة والمعدات والمستلزمات المخبرية والمواد البيولوجية واللقاحات والأدوية والمواد الكيميائية البيطرية من داخل المملكة أو من خارجها فى حالة عدم توفرها وذلك من المبلغ المنصوص عليه فى المادة السابعة من هذه الاتفاقية .

(المادة التاسعة)

عندما ترى إحدى الجهتين إنهاء العمل بهذه الاتفاقية قبل انتهاء مدتها تشعر الطرف الآخر بإسار كتابى مسبق بهذه الرغبة بمدة لا تقل عن ثلاثة شهور .

(المادة العاشرة)

لا يجوز نشر أو استعمال أى من المعلومات أو المستندات أو النتائج المتوصل إليها نتيجة لتنفيذ هذه الاتفاقية بدون الحصول على إذن خطى من الوزارة السعودية .

(المادة الحادية عشرة)

١ - يعمل بهذه الاتفاقية اعتباراً من ١٤١٩/٥/١٢ هـ الموافق ١٩٩٨/٩/٣م ويستمر العمل بها لمدة خمسة أعوام هجرية من ذلك التاريخ ويستعمل التاريخ الهجرى وما يوافق من التاريخ الميلادى فى كافة المراسلات الخاصة بتنفيذ هذه الاتفاقية .

٢ - هذه الاتفاقية قابلة للتجديد لمرة واحدة أو أكثر ولمدة لا تزيد على خمسة أعوام نى كل مرة على أن يرفع طلب التجديد قبل انتهاء مدة الاتفاقية بسنة على الأقل .

(المادة الثانية عشرة)

تم إعداد هذه الاتفاقية من نسختين متطابقتين باللغة العربية .

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

د. / محمد سعيد سليمان

المشرف العام على الهيئة

العامة للخدمات البيطرية

عن حكومة

المملكة العربية السعودية

حمد بن دعيج

وكيل وزارة الزراعة والمياه

لشئون الزراعة

قرار وزير الخارجية

رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٠

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ١٢ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/١/٥ الخاص بالموافقة على اتفاقية التعاون في مجال الخدمات البيطرية بين حكومتين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ، الموقع في الرياض بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٧ ؛ وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٠/١/٥ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

تنشر في الجريدة الرسمية اتفاقية التعاون في مجال الخدمات البيطرية بين حكومتين جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ، الموقع في الرياض بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٧

ويعمل بها اعتباراً من ١٩٩٨/٩/٣

صدر بتاريخ ٢٠٠٠/١/١٥

وزير الخارجية

عمرو موسى